بالتنسيق مع مكتب الانتقالي في كندا..

جامعة أوتاوا تنظم ندوة سياسية حول حرب اليمن والقضية الجنوبية

كندا «الأمناء» خاص:

شارك الأستاذ عبدالكريم أحمد سعيد، رئيس مكتب العلاقات الخارجية للمجلس الانتقالي في دولة كندا، بندوة أقامها مركز دراسات السياسات الدولية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة أوتاوا بالتنسيق مع مكتب العلاقات الخارجية للمجلس الانتقالي الجنوبي في كندا.

حيث ألقى الأستاذ عبدالكريم كلمة شرح فيها القضية الجنوبية وعرّف بها بالمجلس الانتقالي الجنوبي، مؤكدا بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في اليمن والمنطقة من دون حل القضية الجنوبية وحق شعب الجنوب في تقرير مصيره، مشددًا على أهمية مشاركة المجلس الانتقالي في التسوية السياسية القادمة لحل أزمة اليمن، وحرص المجلس الانتقالي على تنفيذ بنود اتفاق الرياض. عقدت الندوة في مبنى جامعة أوتاوا بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢٠، وقد أدارها توماس چونو، الأستاذ المساعد للعلاقات الدولية في جامعة أوتاوا والمهتم بالشأن اليمني والجنوبي.

حضر الندوة عدد من الإعلاميين وأساتذة الجامعات وطلاب العلوم السياسية والناشطين السياسيين واشتملت على أربع محاضرات قصيرة ألقى إحداها الأستاذ عبدالكريم أحمد سعيد تلتها أسئلة ومداخلات من الحاضرين.

شارك في إلقاء المحاضرات إلى جانب الأستاذ عبدالكريم سعيد، كلٌ من رشا جرهوم مديرة مبادرة مسار السلام وفاطمة أبو الأسرار الباحثة في معهد الشرق الأوسط وكمال الصليلي أستاذ الإعلام في جامعة رايرسون الكندية.

الملفت للنظر هو الحضور الكبير للندوة كونها لأول مرة تقام ندوة سياسية في جامعة أوتاوا خاصة بالقضية الجنوبية.

رئيس الدائرة الاقتصادية يطلع على أوضاع مكتب السياحة بالعاصمة عدن

الأمناء خاص:

قام د.عبدالقوي الصلح، رئيس الدائرة الاقتصادية في الأمانة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، أمس الأربعاء، بزيارة إلى مكتب السياحة بالعاصمة عدن، وذلك في إطار خطة عمل الدائرة خلال شهر يناير الجاري.

وفي الزيارة التي رافقه فيها عبدالسلام الربيعي، مستشار محافظ عدن، ورئيس قسم اقتصاد الدولة، ناقش الصلح مع الأخ جعفر أبوبكر محمد جعفر مدير عام مكتب السياحة بعدن أوضاع المنشآت السياحية في العاصمة عدن، وما تعرضت له من مشاكل ومعوقات خلال الفترة الماضية.

واستمع الصلح من مدير عام مكتب السياحة، إلى جملة من المقترحات والحلول اللازمة لانتشال أوضاع السياحة في عدن مستقبلا.

وعبّر الدكتور عبدالقوي الصلح عن سعادته باللقاء مؤكداً بأن المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي، رئيس المجلس يتطلع إلى أن تصبح عدن من أجمل المدن السياحية مستقبلا، مشددا على أن هذا لن يتم إلا بجهود وتعاون الجميع لإصلاح أوضاع القطاع السياحي وأوضاع العاصمة عدن بشكل عام بالقانون والنظام.

وأشار الصلح إلى أن المجلس سوف يكون سنداً في أي حلول أو معالجات لكل المشاكل والمعوقات من شأنها خدمة قطاع السياحة والنهوض بأوضاع العاصمة عدن والخروج بها من حالة الدمار التي فرضت عليها قسراً في ظل الحكومة الحالية والحكومات السابقة.

تأسيس نادي القضاة الجنوبي في أبين

أبين/الأمناء/ خاص:

شهدت مدينة زنجبار بمحافظة أبين، الثلاثاء، انعقاد أعمال المؤتمر التأسيسي الأول لإنشاء فرع لنادي القضاة الجنوبي في أبين.

وفي سياق افتتاح وقائع المؤتمر ألقى الأمين العام لنادي القضاة الجنوبيين القاضي ناظم باوزير، كلمة شدد خلالها بأهمية تعاون الجميع لإنجاح أعمال المؤتمر الانتخابي باعتباره استحقاق يهدف إلى الارتقاء بمستوى الدور النقابي للنادي وأعضاؤه ورص صفوف القضاة وتوحيد كلمتهم وبما يمكنهم من انتزاع كافة حقوقهم وتحقيق مطالبهم المشروعة، مشيداً بمدى الانتشار والتوسع الذي حققه النادي خلال الفترة الماضية على مستوى الجنوب لإثبات أن القضاء الجنوبي هو الحامل الوحيد والممثل الوحيد للسلطة القضائية.

ودعا كافة أعضاء السلطة القضائية لرص الصفوف وتوحيد كلمة السلطة القضائية حتى تتكاتف الجهود ويكون النادي كتلة واحدة قوية متماسكة تلبي طموحات أعضاء السلطة القضائية، مؤكداً بضرورة أن يكون من يتولى هذا العمل قوياً وأميناً وقادراً على يخدم زملائه والمطالبة بحقوقهم القانونية والمشروعة.

من جهته، أشاد القاضي مرشد باعرفة، بجهود اللجنة التحضيرية الهادفة لإنجاح وقائع المؤتمر التأسيسي الأول لفرع النادي في أبين، مثمناً جهود قيادة السلطة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي في أبين، ممثلة بالعميد عبدالله الحوتري.

يذكر بأن الاجتماع الانتخابي كان قد تمخض في ختامه عن انتخاب هيئة إدارية مكونة من : القاضي مرشد يسلم باعرفة - رئيساً ، القاضي وليد قاسم - أميناً عاماً ، القاضي محمد علي محرم - مسئولاً لشئون الأعضاء، القاضي عوض محمد هادي - مسئولاً لشئون التدريب والتأهيل، القاضي فضل محمد حميد - مسئولاً لشئون الإعلام .

حضر وقائع المؤتمر التأسيسي كل من القاضي ناظم باوزير الأمين العام لنادي القضاة الجنوبي ، والقاضي أبوبكر عبدي عضو المكتب التنفيذي للنادي، والقاضي جمال سالم مستشار النادي، والقاضي محمد محمود الجنيدي مستشار النادي، ورئيس محكمة استئناف أبين القاضي قيصر العيدروس، ورئيس نيابة استئناف أبين القاضي أبوبكر الشقاع .

الماجستير للباحث مبارك بازقامة من كلية التربية عدن

عدن «الأمناء» سالم لعور:

شهدت- صباح السبت ١٨ يناير ٢٠٢٠م- قاعة سليمان العيسي بكلية التربية عدن المناقشة العلنية لرسالة الماجستير الموسومة بـ: (تقدير بعض المعادن ومضادات التأكسد في بعض الخضروات المزروعة في دلتا تبن، محافظة لحج- اليمن) المقدمة من الباحث مبارك صالح مساعد بازقامة لنيل درجة الماجستير في الكيمياء البحتة. تحت إشراف أ. مساعد. د. عادل أحمد محمد سعيد، و أ. مشارك. د. عثمان سعد سعيد الحوشبي.

وتألفت لجنة المناقشة من أ. د خالد سعيد علي من كلية الصيدلة جامعة عدن رئيسا ومناقشا، و أ. مساعد. د. ناصر مسعود ناصر كلية التربية لودر جامعة أبين مناقشا خارجيا، والدكتور عادل أحمد محمد سعيد مشرفا علميا على الرسالة.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أجهزة الرقابة الحكومية ممثلة بوزارة الزراعة لمراقبة نوعية المخصبات الزراعية وكذا المبيدات التي تطرح في السوق المحلية والمستخدمة من قبل المزارعين، وكذا تفعيل دور جمعية حماية المستهلك للقيام بمهامها على أكمل وجه.

وبعد نقاش استمر قرابة ساعتين والتي استطاع الطالب أن يجيب فيها على معظم الأسئلة والاستفسارات تم منح الطالب درجة الماجستير في الكيمياء.

حضر النقاش د. سالم لجرع عميد كلية التربية عدن ود. أحمد علي الجونة نائب عميد كلية التربية عدن للدراسات العليا ود. رشيد الرهوي نائب عميد كلية التربية زنجبار لشؤون الطلاب والدكتورة رخصانة محمد إسماعيل والدكتور خالد باقدار رئيس قسم التربية بكلية التربية زنجبار والدكتور عبدالرحمن بن يحيى الأستاذ المحاضر بكلية الصيدلة والدكتور ياسر باعزب مدير عام مكتب إعلام م/ أبين ووكيل محافظة أبين المساعد حسين الجنيدي وجمع من الباحثين من طلاب الماجستير والدكتوراة.

جامعة عدن تناشد رئاسة الجمهورية والحكومة وقيادة التحالف بإيقاف البسط العشوائي

عدن «الأمناء» خاص:

الجمهورية اليمنية
جامعة عدن
مكتب رئيس الجامعة
Republic of Yemen
University of Aden
University Rector's Office

بعد أن شهدت أراضي البنية التحتية لجامعة عدن في الشعب لعملية نهب وبسط على مساحات مخصصة للبنية التحتية للجامعة، وعلى رأسها ما كان محاطا بسور عريض يمتد من أمام كلية الحقوق إلى مدخل بير أحمد، يشهد له الداني والقاصي، أقدم متنفذون بالبسط وتحطيم السور أمام مسمع ومرأى المجلس المحلي والسلطة والبسط والتصرف بالأرض الخاصة بالجامعة دون حسيب أو رقيب، وعليه فإن جامعة عدن تحذر كل من اشترى أو تصرف بطريقة غير قانونية بتلك الأرض.

وناشد أعضاء مجلس جامعة عدن - في بيان لهم - رئاسة الجمهورية وكافة الجهات الحكومية وقيادة التحالف العربي في عدن، والرأي العام والمجتمع المدني، سرعة التدخل لرفض ومنع الاعتداءات على أراضي الحرم الجامعي والجمعية السكنية التابعة للجامعة.

وأهابوا بجميع المواطنين عدم التعاطي بأي صيغة من صيغ الشراء أو أي شكل من أشكال التعاقد مع هؤلاء الباسطين؛ لأنهم لا يمثلون حقا ولا يمتلكون أي صفة قانونية، معبرين عن أسفهم الشديد لما يتعرض له الحرم الجامعي من اعتداءات سافرة وتعد حقيقي على أراضيها، على الرغم من كافة الجهود المبذولة من قبلهم منذُ أمد بعيدً، وما قاموا به من خطوات قانونية وقضائية ومطالبات إلى مختلف الجهات بوقف هذه الاعتداءات في العديد من الرسائل والإجراءات القانونية، سواء كانت على مستوى مجلس جامعة عدن الذي عقد عدة دورات خاصة بهذا الشأن، وعدة اجتماعات عقدت بهذا الشأن وآخرها كان اجتماع أعضاء مجلس جامعة عدن مع رئيس الوزراء ومخاطبته مع كافة الأطر القانونية والأمنية المعنية بهذا الشأن.

ودعا مجلس الجامعة كافة المؤسسات الإعلامية والجهود الأهلية والنخب السياسية والاجتماعية والثقافية إلى القيام بدورها في فضح هذا العدوان الذي لا يمس جامعة عدن فحسب وإنما مستقبل التعليم والتنمية التعليمية في عدن وباقي المحافظات.

وطالبوا كافة المواطنين الشرفاء سرعة التضامن والقيام بعدد من الفعاليات للتعبير عن الرأي العام الرافض مثل هكذا انتهاكات تجاه هذه القضية ورفض تلك الاعتداءات بمختلف الوسائل المتاحة والممكنة لديها.

وأعاد البيان إلى الأذهان أن جامعة عدن مؤسسة تعليمية رسمية حكومية تؤدي دورها التربوي التنويري التعليمي في خدمة المجتمع ولن تتخلّى عن رسالتها التنويرية، الذي يتطلب تضافر كافة الجهود من أجل حمايتها وحماية ممتلكاتها وحرمها وتعزيز دورها في تأدية رسالتها التعليمية.

وأوضح البيان أن الأراضي التي تم البسط عليها هي أساسا من الأراضي التي سوف تتضمن مشاريع لمؤسسات جامعية منها إنشاء عدد من الكليات والمستشفى الجامعي التعليمي، مؤكدا أن مجلس الجامعة سيظل في انعقاد استثنائي دائم حتى يوضع حد لهذه الانتهاكات غير القانونية وغير الشرعية.